القرارات تتسارع في سلطنة عمان

ص3، 9

«اذهب أو لا تذهب»

حين يعيش البشريّ الأخير يوميات عزلته

ص16

المجلس الفرنسي للديانة الإسلامية يتجاوز عقبات الإخوان

ص13


# العرب

www.alarab.co.uk

أول صحيفة عربية يومية تأسست في لندن 1977

الإثنين 2021/01/18

05 جمادى الثانية 1442

السنة 43 العدد 11944

Monday 18/01/2021

43rd Year, Issue 11944


# المشيشي يختار القطيعة مع قيس سعيد وسط توتر اجتماعي

## تحركات احتجاجية ليلية تحمل رسائل سياسية مُلتبسة

الجمعي قاسمي

تونس – قطع رئيس الحكومة التونسية هشام المشيشي خطوة جديدة بعيدا عن ظل الرئيس قيس سعيد، من خلال التعديل الوزاري الواسع الذي أعلنه مساء السبت في إجراء أملته جملة من الحسابات السياسية المُتعددة، ترافقت مع ضغوط حزبية وبرلمانية، وأخرى شعبية عكسها تنامي حركة الاحتجاجات الليلية التي اتسعت رقعتها لتشمل أكثر من 10 محافظات في البلاد.

وشمل التعديل الوزاري الذي أعلنه المشيشي حوالي ثلث فريقه الحكومي، وحقيبتين سياديتين هما الداخلية والعدل، حيث عمد فيه المشيشي إلى تحجيم نفوذ الرئيس قيس سعيد، عبر إلغاء –وبشكل نهائي– حضوره في تشكيلة حكومته الجديدة، باستثناء حقيبتي الدفاع والخارجية اللتين تعودان إليه بالنظر وفقا لأحكام الفصل 89 من دستور البلاد.

وفي المقابل، سعى المشيشي في هذا التعديل الوزاري إلى إرضاء أحزاب حزامه السياسي والبرلماني، وخاصة منها حركة النهضة وحزب قلب تونس، وذلك من خلال تعزيز حضورهما في تشكيلة حكومته الجديدة عبر إسناد عدد من الحقائب الوزارية إلى مُقربين منهما.

كما سعى أيضا إلى تمكين بعض المحسوبين على الاتحاد العام التونسي للشغل من عدد محدود من الحقائب الوزارية، وذلك بحثا عن هدنة اجتماعية يبدو أنه في أمس الحاجة إليها في قادم الأيام، بالنظر إلى ارتفاع منسوب الإضرابات والاعتصامات التي ترافقت مع تزايد الاحتجاجات الشعبية.

مبروك كورشيد

المشيشي أخرج بالتحوير الوزاري رئيس الجمهورية من اللعبة

خالد شوكات

هناك أطراف ترغب في الخروج بالصراع إلى الشارع

وعلى ضوء هذه المقاربة التي لا تخلو من حسابات بدت تجلياتها واضحة في الرسالة التي وجهها المشيشي إلى مكونات "وسادته السياسية والبرلمانية" التي لا تُخفي رغبتها في تقليص نفوذ الرئيس، وربما عزله نهائيا عن مجريات العمل الحكومي، تباينت الآراء والمواقف في توصيف أبعاد هذا التعديل الوزاري، وانعكاساته المُرتقبة على قواعد المُعادلة السياسية الراهنة.

وسارع حزب قلب تونس إلى الترحيب بهذا التعديل الوزاري، حيث قال أسامة الخليفي، رئيس كتلته النيابية، "نُبارك هذا التحوير (التعديل) الذي جاء بعد تقييم جدي في العمق".

ولم يُفاجئ هذا الموقف المراقبين والناشطين السياسيين، ومنهم النائب البرلماني مبروك كورشيد، الذي قال لـ"العرب"، إنه تمت في هذا التعديل الوزاري "مراعاة الحزام البرلماني من خلال تعيينات قريبة لركائز الحكم التقليدية، حزب قلب تونس وخاصة حركة النهضة، وبذلك عزز المشيشي ثقة الحزام الحكومي فيه، وأخرج لاعبا أساسيا من اللعبة وهو رئيس الجمهورية".

واعتبر أن "الخيارات التي نزع إليها رئيس الحكومة لم يكن مجبرا عليها، وكان يمكن أن يكتفي بالتحوير لسد الشغور، غير أنه خير تحويرا طال نصف وزرائه وقد أفقد بمحصلته الرئيس قيس سعيد كل عناصر القوة ضمن الفريق الحكومي، حيث لم يعد له وزراء يعول عليهم (أملاك الدولة والعدل والفلاحة والشباب) وأصبح دون أي نفوذ حقيقي".

وفي سياق هذه القراءة التي تعكس أن قواعد المعادلة السياسية في البلاد بدأت تتحرك في أكثر من اتجاه، وربما مُنزلقة نحو مربع "القطيعة" التامة بين قيس سعيد وهشام المشيشي، قال الوزير الأسبق خالد شوكات لـ"العرب" إن التعديل الوزاري "يحمل قدرا من الرغبة لدى رئيس الحكومة في القطع مع تركيبة وزارية يرى أنها لا تخضع له بالكامل مثلما يقضي بذلك الدستور".

لكن اللافت في هذا التعديل الوزاري الذي يُرجح أن يتواصل الجدل حوله في قادم الأيام، هو تزامن الإعلان عنه مع اندلاع موجة من الاحتجاجات الليلية الصاخبة في ضواحي العاصمة، وفي عدد كبير من محافظات البلاد، تخللتها أعمال شغب وتخريب وحرق لمراكز أمنية، جعلت السلطات الأمنية تدفع بالمدرعات والعربات المُصفحة في سياق التصدي لها.

وتضاربت التقديرات في تحديد أسبابها، والأطراف التي تقف خلفها، حيث اعتبر مبروك كورشيد في تصريحه لـ"العرب"، أنها "ظاهرة تحدث خلال شهر يناير منذ سنوات، لكنها هذه السنة وقعت بشكل متزامن في العديد من المناطق، وهو ما يؤشر على أن لها بعدا سياسيا، فضلا عن أنها كشفت عن نزعة إجرامية لدى بعض المشاركين فيها من الطبقات المسحوقة".

وفي المقابل، لم يتردد خالد شوكات في وصف هذه التحركات الاحتجاجية الليلية بـ"المشبوهة"، قائلا في هذا الصدد "يبدو جليا أن هناك من الأطراف السياسية من يرغب في تسخير بعض الأدوات الاحتجاجية والخروج بالصراع إلى الشارع لتحقيق بعض الأهداف السياسية، وهذه التحركات الليلية تتنزّل في هذا السياق".

وأعلنت وزارة الداخلية الأحد توقيف العشرات من الشبان بعد مواجهات ليلية في تونس ومدن أخرى رغم الإغلاق التام لمواجهة تفشي فايروس كورونا.

من يحرك الفوضى

# هل تخلّى برهم صالح عن طموح قيادة مشروع سياسي واسع

بغداد – شارك الرئيس العراقي برهم صالح في مراسم تنصيب النائبة آلا الطالباني رئيسة لكتلة الاتحاد الوطني الكردستاني، في البرلمان العراقي، ما اعتُبر إشارة إلى الخطوة التالية في مستقبله السياسي.

واستضاف صالح عددا من قيادات الاتحاد الكردستاني ونوابه في البرلمان العراقي في قصر السلام ببغداد، حيث مقره الرسمي، للإعلان عن تكليف آلا الطالباني برئاسة كتلة الحزب الكردي في مجلس النواب العراقي.

ورئيس الكتلة البرلمانية هو موقع تنظيمي إلى حد كبير، ليس له صفة رسمية، يقوم المكلف به بتنسيق مواقف نواب كتلته تحت قبة مجلس النواب بعد التشاور مع قيادة الحزب الذي ينتمي إليه.

واستضافة صالح في قصر الرئاسة نشاطا حزبيا لا يبدو كبيرا، مثلت مؤشرا على تضاؤل الطموح السياسي للرئيس في قيادة مشروع وطني.

ويقول مراقبون إن صالح ربما آمن –بفعل المتغيرات العاصفة التي ألمّت بالمشهد العراقي خلال الأعوام القليلة الماضية– بأن فرصة قيادة مشروع سياسي واسع، ليست ممكنة الآن، وأن الطريق الأسلم هو العودة إلى العمل ضمن الحزب الأم والقبول بمهام ليست كبرى.

وترشح صالح إلى منصب رئيس الجمهورية عبر الاتحاد الوطني الكردستاني، ثاني أكبر الأحزاب الكردية في كردستان العراق، الذي أسسه وقاده لسنوات عديدة الرئيس العراقي الراحل جلال الطالباني.

وكان صالح انشق عن الاتحاد الوطني بعد خلافات مع قيادته إثر رحيل الرئيس الطالباني، وشكل حزبا لخوض الانتخابات العامة في 2018، لم يحقق نتائج تذكر، لكنه عاد إلى حزبه الأم في صفقة تضمنت التخلي عن طموحه السياسي في المنطقة الكردية، لقاء ترشيحه لمنصب رئيس الجمهورية.

وكاد فوز صالح بمنصب رئيس الجمهورية عام 2018 –بعدما مالت إليه كفة البرلمان العراقي على حساب مرشح الحزب الديمقراطي الكردستاني– يُفجر أزمة بين الزعيم الكردي المخضرم مسعود البارزاني، ورئيس جهاز المخابرات آنذاك ورئيس الحكومة الحالي، مصطفى الكاظمي.

واتهم البارزاني الكاظمي بدعم صالح من خلال الضغط على نواب في البرلمان للتصويت له، بعدما اتفقوا على التصويت لمرشح الحزب الديمقراطي المنافس فؤاد حسين، الذي تحول إلى منصب وزير المالية في حكومة عادل عبدالمهدي التي أطاحت بها الاحتجاجات ثم إلى منصب وزير الخارجية في الحكومة الحالية، لكن الكاظمي نفى ذلك.

ومثل فوز صالح بأصوات نواب في بغداد تعهدوا لأحزابهم بالتصويت لمرشح البارزاني، دليلا على الشعبية التي يحظى بها الرئيس العراقي في الجزء العربي من العراق.

ومنذ خروج برهم صالح من معقله في مدينة السليمانية، ضمن إقليم كردستان العراق، إلى بغداد لممارسة مهامه الرئاسية، أحكمت عائلة الطالباني قبضتها على معقل الاتحاد الوطني في إقليم كردستان.

ويواجه حزب الاتحاد أزمة ثقة داخل كردستان بعد طرحه فكرة أقلمة السليمانية بحجة تهميش الحزب الديمقراطي الكردستاني لهم في إدارة الإقليم.

ويرى الكثيرون في إقليم كردستان أن الوقت غير مناسب لطرح مطلب كهذا وأنه كان أجدر بالحزب الاهتمام بالتحديات التي يواجهها الإقليم، من بينها تثبيت مستحقات الشعب الكردستاني ضمن الموازنة الاتحادية.

ويقول مراقبون إن فرص عودة برهم صالح إلى لعب أدوار سياسية داخل إقليم كردستان لم تعد كبيرة رغم محاولاته الانفتاح أكثر سياسيا على الإقليم خلال هذه المرحلة، وأن آماله ستُعقد على خيارات أخرى، من بينها محاولة استثمار الزخم السياسي الذي يتيحه منصب رئيس الجمهورية من خلال طرح نفسه ضمن مشروع وطني يشمل جميع محافظات البلاد الكردية وغير الكردية.

وقبل أشهر من الآن، دارت الكثير من التكهنات بشأن إمكانية تحالف الرئيس صالح مع رئيس الحكومة مصطفى الكاظمي ضمن مشروع سياسي يغطي مساحة البلاد كلها، وهما الصديقان المقربان منذ عقود، والسياسيان المتشابهان في نزعتهما الليبرالية وصداقاتهما مع الخليج والغرب والولايات المتحدة.

ويرى كثيرون أن تحالفا انتخابيا بين صالح والكاظمي قد يحظى بفرصة لا بأس بها ضمن خارطة التنافس الانتخابي، لكن الأمور ربما ليست بالسهولة التي تبدو عليها.

# التراخي في تطبيق مخرجات السلام يعيد شبح البشير إلى دارفور

الخرطوم – أعادت اشتباكات واسعة وقعت في ولاية غرب دارفور أجواء صراع دموي، ومشاهد حرب سابقة شنها نظام الرئيس السابق عمر البشير في الإقليم، أدت إلى مقتل ونزوح مئات الآلاف من المواطنين، وعدّت من أكبر حروب الإبادة الجماعية في المنطقة، وجرّت على السودان أزمات وويلات تجاوزت حدود دارفور.

وأكدت نقابة الأطباء في غرب دارفور، الأحد، مصرع 83 شخصا وإصابة 97 آخرين، جراء هجوم شنته ميليشيات مسلحة على مدينة "الجنينة"، السبت، ومن المتوقع زيادة عدد الضحايا في ظل استمرار الهجمات، وإخفاق فرض حالة الطوارئ وحظر التجوال في لجم تصرفات جماعات عديدة وإغماد سلاحها.

واستخدمت ميليشيات قبلية رشاشات وأسلحة ثقيلة كانت بحوزة عناصرها في اشتباكات دارت حول معسكري كريندق وأبوزر للنازحين، دون اكتراث بالأجهزة الأمنية التي تتحمل جانبا من أزمة باتت ترخي بظلال قاتمة على السلطة الانتقالية.

وحمّل القيادي بقوى الحرية والتغيير، منذر أبوالمعالي، في تصريح لـ"العرب"، الأجهزة الأمنية مسؤولية انفلات الأوضاع في أقاليم كثيرة، وفتح تراخيها في القيام بدورها الباب لتصاعد التوتر في الهامش والأطراف، ما يعرقل المرحلة الانتقالية.

وتشهد مناطق في غرب البلاد وشرقها وجنوبها توترات وصراعات قبلية قديمة، وتحتاج إلى قوة أمنية صارمة تردع العناصر التي تملك السلاح بكثافة، ويجري تهريبه إليها عبر ممرات آمنة من دول الجوار.

وقالت مصادر سودانية لـ"العرب" إن "مشاهد العنف الراهنة في دارفور تعيد إلى الأذهان مقاطع من جرائم وقعت في عهد البشير"، ولم تستبعد وجود قيادات كبيرة في السلطة ترتاح لهذا التوتر، وتدفع نحو غض الطرف عنه كنوع من تصفية الحسابات.

وحذرت المصادر نفسها من نتائج التمادي في هذه السياسة، في ظل توترات حدودية يواجهها الجيش مع إثيوبيا، دفعته إلى سحب عدد من قواته من الغرب، تحسبا لمواجهة فاصلة مع القوات الإثيوبية، ما يترك فراغا في دارفور ويوفر للميليشيات فرصة إعادة التموقع.

وأمر رئيس الحكومة عبدالله حمدوك، السبت، بإرسال وفد عاجل إلى "الجنينة" برئاسة النائب العام، ويضم ممثلين لكافة الأجهزة الأمنية والعسكرية والعدلية لمتابعة الأوضاع واتخاذ القرارات اللازمة لمعالجة الوضع واستعادة الهدوء والاستقرار في الولاية.

منذر أبوالمعالي

عدم تطبيق الترتيبات الأمنية وتقسيم الثروة، أهم عوامل إشعال الصراع

وشهد إقليم دارفور تجددا في المواجهات القبلية قبيل انتهاء مهمة بعثة السلام المشتركة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي (يوناميد) في نهاية ديسمبر الماضي، ومع ذلك لم تسد السلطة الثغرات التي قادت إلى هذه المواجهات، ما ضاعف صعوبة توقفها.

ويقود البطء في تطبيق اتفاق السلام الموقّع في جوبا خلال أكتوبر الماضي بين السلطة الانتقالية والجبهة الثورية الممثلة لحركات مسلحة، إلى المزيد من التوترات، وهو ما يدفع إلى وجوب منح أولوية لتنفيذ بنود الترتيبات الأمنية وتشكيل القوة المشتركة لحفظ السلام والأمن، عقب انسحاب "يوناميد"، وحل أزمة الأراضي المعلقة في الإقليم.

وأدى التراخي الرسمي في مواجهة بعض الجماعات المسلحة غير المنخرطة في اتفاق جوبا، إلى أن تعتقد الأخيرة أن السلطة المركزية ليست راغبة في تنفيذ اتفاق السلام، وهو ما فرض على عدة حركات ترتيب أوراقها في دارفور كي تتمكن من تحسين وضعها التفاوضي لاحقا.

ودفع اتفاق جوبا بعض العناصر المسلحة إلى الانشقاق عن الحركات الأم وتكوين خلايا صغيرة بحثا عن جزء من كعكة المناصب التي توزعت على قيادات حركات كبرى، إلى جانب وجود فصائل لم توقع على الاتفاق أصبح من مصلحتها تصاعد الأوضاع الأمنية إلى حين انخراطها في العملية السياسية.

وأوضح منذر أبوالمعالي، لـ"العرب"، أن "الذهاب باتجاه المحاصصات في اتفاق السلام وعدم إنزال ملفات الترتيبات الأمنية وتقسيم الثروة على الأرض حتى الآن، من أهم العوامل التي تدعم إشعال الخلافات القبلية وتحمل في ثناياها أبعادا سياسية ترتبط بعدم توافق أبناء الهامش على اتفاق السلام الشامل".

ونص اتفاق جوبا على تشكيل قوة مشتركة تتكون من اثنيْ عشر ألف عنصر، مناصفة بين القوات الحكومية وتلك التابعة للحركات المسلحة التي وقعت على اتفاق السلام، وتتولى حفظ الأمن في إقليم دارفور الحافل بالتناقضات القبلية والفوضى والعصابات المسلحة.

وقد تفرض معطيات دارفور إعادة النظر في قرار مجلس الأمن بإنهاء مهمة بعثة السلام، والعمل على تبني خطوات وتدابير لحماية المواطنين في الإقليم، ونزع سلاح الميليشيات، وتقديم جميع المتورطين في الأحداث إلى المحكمة الجنائية الدولية.


ليبيا 1 دينار – السعودية 2 ريال – مصر 3 جنيه مصري – موريتانيا 120 أوقية – تونس 900 مليم – المغرب 3 دراهم – الجزائر 7 دينارات – البحرين 200 فلس – اليمن 50 ريالا – الكويت 150 فلسا – الإمارات 2 درهم – عمان 200 بيزا – قطر 2 ريال – العراق 2000 دينار – الأردن 500 فلس – سوريا 150 ليرة – السودان 50 دينارا

AUSTRIA 2 € - BELGIUM 2 € - CYPRUS 2 € - FRANCE 2 € - GERMANY 2 € - GREECE 2 € - ITALY 2 € - TURKEY 2.350.000 TL (YTL2.35) - MALTA 2 € - NETHERLANDS 2 € - SPAIN 2 € - SWEDEN 13 KR - SWITZERLAND 3SF - USA $ 1 - UK £ 1